وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: يشمل ١٣ ألف عضو هيئة تدريسية وفنية للحاجة لهم

الرئيس الأسد يصدر قانوناً بتعديل بعض مواد قانون تنظيم الجامعات المتعلقة برفع سن التقاعد وتمديد التعيين

فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم (٤٣) القاضي بتعديل بعض مواد في قانون تنظيم الجامعات والمتعلقة برفع سن التقاعد للمدرس والأستاذ المساعد والأستاذ والمشرف على الأعمال ومدير الأعمال مع إمكانية تمديد التعيين بعد الإحالة على التقاعد لعضو الهيئة التدريسية لمدة خمس سنوات على الأكثر، وذلك نظراً للحاجة إلى خدمات أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الحكومية الذين اكتسبوا الخبرة التعليمية والبحثية ولتلبية احتياجات تلك الجامعات من هذه الخبرات والاستفادة منها في المجالات التعليمية والبحثية.

ونص القانون في المادة الأولى على أن تعدل المادة (١١١) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٦) لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته لتصبح أن يحال أعضاء الهيئة التدريسية على التقاعد بقرار من الوزير وفق ما يلي (الأستاذ والأستاذ المساعد، عند إتمامهما السبعين من العمر، والمدرس، عند إتمامه الخامسة والستين من العمر).

ويجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الجامعة إبقاء عضو الهيئة التدريسية الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام الدراسي لمدة أقصاها تسعة أشهر ولا تحسب هذه المدة في المعاش، كما يجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختص، وبموافقة مجلس التعليم العالي تعيين عضو الهيئة التدريسية بعد إحالته على التقاعد بتعويض إجمالي يوازي الفرق بين راتبه ومعاشه التقاعدي مضافاً إليه التعويضات القانونية التي كان يتقاضاها قبل إحالته على التقاعد، ويكون تعيينه لمدة سنة قابلة للتمديد على ألا تزيد مدة التمديد في جميع الأحوال على خمس سنوات.

وبموجب المادة الثانية، تعدل المادة (١٢٨) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٦) لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته لتنص على أن تطبق على أعضاء الهيئة الفنية (القائم بالأعمال- مشرف على الأعمال- مدير أعمال) الأحكام المطبقة على أعضاء الهيئة التدريسية المنصوص عليها في هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالنقل والإعارة والإجازة الخاصة بلا أجر والاستقالة والإيفاد والإجازة الإدارية السنوية والإجازة الصحية والأحكام العامة للإجازات والترفيع وقواعد الرواتب والتعويض العائلي وتعويض العبء الإداري وتعويض المشاركة في المجالس واللجان وتعويضات الأعمال الامتحانية ونظام التأديب والسلفة على الراتب والمنحة النقدية وانتهاء الخدمة باستثناء الإحالة على التقاعد حيث يحال عضو الهيئة الفنية على التقاعد عند إتمامه الخامسة والستين من العمر.

أما إيفاد أعضاء الهيئة الفنية والترشيح للمنح والدورات التدريبية والمهنية والتقنية، فيتم إذا كانت المنح والدورات المشار إليها متصلة باختصاصاتهم وكان المؤهل المطلوب للاشتراك في هذه المنح والدورات دون المؤهل اللازم لعضوية الهيئة التدريسية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن القانون يشمل ١٣ ألف عضو هيئة تدريسية وفنية، علماً أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات يقدر بـ٧ آلاف، وأعضاء الهيئة الفنية يصل إلى ٦ آلاف عضو، يقومون بتدريس ٧٠٠ ألف طالب في الجامعات والمعاهد.

وقال الوزير: إن القانون جاء نظراً للحاجة للخبرة التعليمية والبحثية التي اكتسبها أعضاء الهيئة التعليمية، والعمل على معالجة النقص الحاصل بأعضاء الهيئة التدريسية ضمن الإجراءات المتخذة في هذا الشأن في ظل الحاجة الماسة لخبرة الأساتذة، وخاصة في مرحلة الدراسات العليا (ماجستير- دكتوراه).

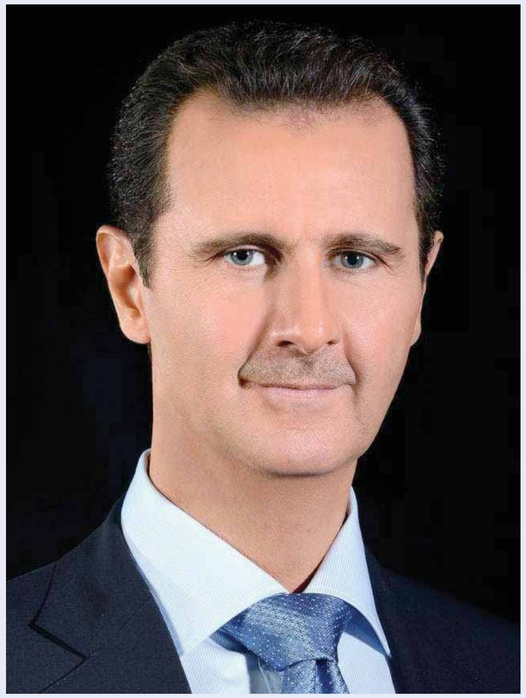

التسرب المدرسي يصل إلى ٢٢ بالمئة

وزير التربية لـ«الوطن»: خطتنا إعادة مليون متسرب واستطعنا استقطاب ١٦٠ ألفاً

محمد راكان مصطفى

ما زالت آثار سنوات الحرب تلقي بظلالها على الواقع الاجتماعي في كل مناحيه، وتظهر بوضوح تأثيراتها الاقتصادية والنفسية عبر النسبة الكبيرة للتسرب المدرسي للأطفال وانتشارهم الواضح في الأحياء والشوارع بحثاً عن مأوى ولقمة تسد الرمق.

وزير التربية الدكتور دارم طباع كشف لـ«الوطن» أن نسبة التسرب المدرسي تصل إلى ٢٢ بالمئة من إجمالي عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الإلزامي، مؤكداً قيام الوزارة بالعديد من الإجراءات للحد من ظاهرة التسرب عبر تشجيعهم باتباع «المنهاج ب» باختصار كل سنتين بسنة، كما يتم تقديم سلة غذائية شهرية بنحو ٧٥ ألف ليرة.

طباع كشف أن هدف الوزارة هو الوصول إلى إعادة مليون متسرب إلى مقاعد الدراسة، حتى الآن استطعنا استقطاب ١٦٠ ألفاً، مضيفاً: وذلك رغم كل الجهود المبذولة عبر الإعفاء من ثمن الكتب في بعض الحالات (وجود أخوين، ذوي الشهداء، جرحى الحرب)، إضافة للإعلانات الطرقية والإذاعية والتلفزيونية والإعلانات عبر باصات النقل الداخلي، وتكليف فرق عمل تجوب الأحياء لاستقطابهم.

وأشار طباع إلى التعاون مع الجمعيات الدولية المرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، منوهاً إلى وجود جمعيات ترعى الأطفال يتم تأمين التعليم لهم من الوزارة عبر المدارس.

وأكد تطبيق العقوبات القانونية بحق ذوي المتسربين دراسياً، مضيفاً: ولكن للأسف الكثير منهم أيتام نتيجة الحرب، ومقيمون في الشوارع وهناك من يستغلهم ويشغلهم، ولا يمكن تتبع الموضوع كوزارة، مضيفاً: نسعى إلى إقامة عدد من المدارس الداخلية ولكن المشكلة تكمن بتوافر الكادر، ويجب أن يكون العاملون من المتطوعين، وهذا ما يتطلب تطوير العمل الاجتماعي التطوعي وبما يضمن المعاملة الحسنة مع المقيمين وعدم انتشار الممارسات غير السوية.

وعن التأثير السلبي للحرب على الأطفال قال: لدينا برنامج إرشاد متكامل ولدينا ٩ آلاف مرشد نفسي اجتماعي بالمدارس وهناك تعاون مع المنظمات الدولية بدورات تدريبية، وهناك أطباء نفسيون في الصحة المدرسية ويتم إجراء دورات لهم في مجال معالجة الأمراض النفسية والتعامل معها وتتم إقامة جلسات توعية ومعالجة، مشيراً إلى أن كثيراً من المشاكل التي تسببت فيها الحرب غير مكتشفة بعد، ويتم إرسال تقارير شهرية من قبلهم.

مديرة السياسات الاجتماعية لـ«الوطن»: تتم دراسة أسباب هذه الظاهرة لوضع خطة للعلاج

فاقدو الرعاية

بدورها مديرة السياسات الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عواطف حسن بينت أن موضوع ازدياد نسبة التسرب المدرسي من ضمن عمل وزارة التربية، مضيفة: أما الحالات الموجودة في الشوارع فهي لأطفال مشردين أو متسولين (فاقدي الرعاية).

وعن آلية تعامل الوزارة مع هذه الحالات أوضحت حسن لـ«الوطن» أن مكتب مكافحة التسول والتشرد يقوم بمتابعة أوضاعهم بالتنسيق مع أقسام الشرطة فيتم إعداد الضبوط اللازمة مرفقة بها إحالة المحامي العام وتحويلهم إلى إحدى الجمعيات المختصة بفاقدي الرعاية (جمعية حقوق الطفل- جمعية دفى) بعد التنسيق معهم وبشكل عاجل.

وأضافت: أما دور الأيتام فهي مخصصة لليتام فقط ولا تدخل ضمن نظامها الداخلي حالات التسول والتشرد، وبعد إبداعهم تقوم الجمعيات بتقديم كل الخدمات اللازمة لهم من رعاية اجتماعية ونفسية وصحية إضافة إلى معالجة أوضاعهم الدراسية وإعادتهم إلى المدارس، كما تقوم الجمعيات بنشاطات ترفيهية للأطفال (رياضة- جلسات توعوية- مواهب فنية- رحلات ترفيهية- مسارح)، كما يقوم مكتب مكافحة التسول والتشرد بمتابعة أوضاع الحالات التي يتم إيداعها لدى الجمعيات من خلال الزيارات الميدانية للمقيمة والاطلاع على الخدمات المقدمة للطفل.

وتابعت قائلة: بالنسبة لدار تشغيل المتسولين والمتشردين بالكسوة يتم إيداع الحالات التي أعمارها من ١٨ سنة وما فوق، وعدد الحالات الموجودة في المراكز هي ما يقارب ٢٢٠ حالة.

وعن خطة الوزارة لاستيعاب باقي الحالات قالت: قامت الوزارة بالتعميم على كل مديريات المحافظة لافتتاح مراكز مختصة بفاقدي الرعاية بالتنسيق مع الجمعيات لتقديم الرعاية لهذه الفئات وسيتم إحداث مراكز رعاية جديدة في دمشق لاستيعاب باقي الحالات.

وختمت بالقول: حالياً تتم دراسة أسباب هذه الظاهرة المنتشرة بكثرة لمعرفة الأسباب والوقاية والعلاج بالتنسيق مع الجمعيات وبالنسبة للتعاون مع المنظمات يقوم المكتب بالتشييك مع منظمة الهلال الأحمر في حال تم نقل حالة تشرد من باقي المحافظات إلى مراكز الرعاية في دمشق.

اللباس الشتوي يحتاج إلى قرض مصرفي

اللاذقية – عبير سمير محمود

لم تعد أسعار الألبسة مفاجئة للمواطنين، فقد باتت الأرقام وزيادة الأصفار أمامها أمراً مألوفاً لدى المارين أمام واجهات المحال في اللاذقية مع بداية الفصل البارد.

ويقول مواطنون إن شراء السترة الشتوية «الجاكيت» يكلف ما يزيد على مرتب الموظف الشهري، ولمن عنده ٣ أولاد يكون قد انتهى الفصل ولم يكمل شراء ما يلزم لأبنائه، مشيرين إلى ضرورة طرح قرض «اللباس الشتوي» حتى تستطيع العائلات تأمين كسوة أولادها هذا العام!.

وأكد أمين سر جمعية الخياطة والألبسة الجاهزة بسيم القصير لـ«الوطن»، أن أسعار الألبسة الشتوية خيالية، وهي في الواقع تواكب الغلاء الحاصل في كل المجالات، مبيناً أن كل مستلزمات الإنتاج ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف القصير: إن ارتفاع أسعار الألبسة مرتبط بالغلاء، بدءاً من سعر الخيوط إلى سعر القماش الذي يباع في الجملة بسعر يتراوح حالياً بين ٢٥ – ٤٠ ألف ليرة، منه المخمل والكتان، في حين أن سعر المتر من قماش الجوخ ٤٠ – ٥٠ ألف ليرة، وسعر الفرو بين ٣٠ – ٣٥ ألف ليرة للمتر الواحد حسب النوعية والسماكة.

وأشار إلى أن تكلفة صناعة الجاكيت الشتوي في الجملة تتراوح بين ٧٥ – ٨٠ ألف ليرة، ويضاف إليها ١٥ ألف ليرة كهامش ربح بسيط للمنتج لتضاف إليها تكاليف أخرى من المنتج إلى بائع الجملة ثم بائع المفرق ومنه للمستهلك لتصل إلى سعر يتراوح بين ١٥٠ – ١٦٠ ألف ليرة كحد وسطي، كما أن هناك محال تبيعه بين ٢٠٠ – ٢٥٠ ألف ليرة.

ولفت إلى أن المعطف الشتوي الطويل يزيد عن الجاكيت العادي حسب الطول والحشوة ليبدأ سعره من ٢٥٠ ألف ليرة في السوق، وهي أسعار تزيد على العام الماضي بحوالي ٦٠ بالمئة في مجمل اللباس الشتوي مقارنة بموسم العام المنصرم بشكل عام.

وقال القصير: إن تكلفة قطعة اللباس تعد مرعبة مقارنة بالسابق ولا يستوعبها العقل، والمواطن بات همه تأمين الأكل أمام متطلبات الحياة الكبيرة والغلاء المعيشي، ما تسبب بحالة ركود في السوق وكان الإقبال ضعيفاً جداً حد الصفر باستثناء الطبقة الميسورة وهي قليلة جداً لا تتعدى ٥ بالمئة من المجتمع لتبقى الشريحة الكبرى في وضع لا حول لها ولا قوة.

وبيّن أمين سر الجمعية أن ارتفاع مستلزمات الإنتاج والصعوبات في تأمين بدائل الكهرباء من محروقات وغاز، أدت إلى إغلاق نحو ٤٠ بالمئة من المنشآت الصناعية الخاصة بالألبسة، ومنشآت أفلست تماماً، ومنتجون قلائل من ميسوري الحال سافروا إلى مصر لمتابعة عملهم هناك.. ولفت إلى أهمية أن يكون التسعير التمويني واقعياً للتكلفة الحقيقة للإنتاج، قائلاً: إن السعر التمويني للألبسة عبارة عن قفاعة فارغة غير واقعية، إذ لا يراعي تكاليف بدل المحروقات التي يشتريها الحرفي من السوق السوداء ولا المصاريف الأخرى التي تندرج ضمن ٢٠ بنداً غير موجودة في الاعتبارات التموينية.

وحول المطالب، أكد القصير ضرورة تخفيف الأعباء عن الحرفيين والمنتجين قدر الإمكان ليستمروا في العمل ويبقى الإنتاج رافداً للاقتصاد الوطني، معتبراً أن الإنتاج الوطني للألبسة ينافس بالجودة والسعر الإنتاج الأجنبي.. وأشار إلى تحذيرات البلدية بالإغلاق لمن يعمل حالياً من دون ترخيص إداري، قائلاً: إن هذا الترخيص هو عقدة العقد، إذ هل من المعقول أن يتم إغلاق منشأة توفر فرص عمل ودخلاً لعشرات العائلات لعدم وجود ترخيص يتطلب إجراءات غير ميسرة ولا يستطيع أي حرفي استخراجه بسهولة ما يضطر العديد منهم للعمل من دون ترخيص إداري لعدم القدرة على مواجهة تفاصيل إجراءاته المعقدة، وفق قوله.

٧ إصابات جديدة بين التلاميذ والطلاب أمس

التهاب الكبد الوبائي يصل إلى مدارس البياضية بريف مصياف!

حماة- محمد أحمد خبازي

بعد الأحياء السكنية، وصل التهاب الكبد الوبائي إلى بعض مدارس قرية البياضية بريف مصياف الغربي، وهو ما أثار خوف الأهالي على أبنائهم من هذا المرض، وجعل الجهات المعنية بالمحافظة تستنفر لتطويقه ومنع تفشي العدوى بين التلاميذ والطلاب.

وبيّن العديد من أهالي القرية لـ «الوطن»، أن العدوى بالتهاب الكبد انتقلت من بعض الأحياء التي شهدت إصابات خلال الشهر الماضي إلى بعض المدارس التي أصيب فيها العشرات من تلاميذ الحلقتين الأولى والثانية.

وطالبوا باتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة لحماية أبنائهم من هذه الجائحة، وخصوصاً تعقيم خزانات المياه والاهتمام بالنظافة العامة.

من جانبه، بيّن مدير التربية بحماة يحيى منجد لـ «الوطن»، أن عدد الإصابات المثبتة كان نحو ٦٣ إصابة في مدرسة الشهيد علي صالح عجيب (حلقة أولى)، وقد شفي منها ٥٤ وهناك ٩ إصابة معزولة وهي تتماثل للشفاء.

وفي مدرسة الشهيد يحيى ناصوري (حلقة ثانية) تم تسجيل نحو ٣٥ إصابة، شفي منها ٣٠ وهناك ٥ حالات معزولة وتتابع معالجتها، ونحو ٧٠ إصابة في ثانوية الشهيد أمير سهيل إبراهيم، شفي منها ٢٠ إصابة، فيما الـ ٥٠ الباقية معزولة في بيوتها وتخضع للمراقبة الطبية.

وأوضح منجد أنه تم إعلام الوزارة بالحالات، حيث اهتمت الأمر بسرعة قصوى، وأرسلت مديرة الصحة المدرسية في الوزارة الدكتورة هتون الطواشي لمتابعة الوضع الراهن والاطلاع على الواقع الصحي في مدارس البياضية.

ولفت منجد إلى أنه تم تفقد المدارس المذكورة وتم التأكيد على المعنيين بشعبة الصحة المدرسية في المنطقة، ومديري المدارس والمجمع التربوي، وعلى التلاميذ والطلاب، ضرورة العناية بالنظافة الشخصية واستخدام المياه النظيفة والابتعاد عن الأطعمة الملوثة، وتعقيم المياه وضرورة التزود بها من مصادر آمنة عبر الشبكة العامة أو عن طريق البلديات للوقاية من الإصابة بالأمراض السارية والمعدية وفي مقدمتها الكوليرا والتهاب الكبد الوبائي.

كما تم توجيه فريق من دائرة الصحة المدرسية بحماة، للكشف على خزانات المياه في المدارس، والتأكيد على كلورة مياهها بشكل أسبوعي، وتزويد المدارس بمادة الكلور اللازمة لذلك.

وكشف رئيس المنطقة الصحية بمصياف الدكتور معد شوباصي، أن سبب تفشي المرض في قرية البياضية، هو اعتماد الأهالي على التزود بالمياه من الآبار الخاصة من دون تعقيم. وأوضح أن الوضع حالياً شبه مستقر في المدارس، وهو ما يعني أن الخط البياني للإصابات بدأ بالانحدار.

ولفت شوباصي إلى أن ذلك لا يعني حدوث إصابات جديدة، فقد سجل أمس الأحد ٧ إصابات جديدة في مدارس القرية، منها ٣ إصابات في الحلقة الأولى، وواحدة في الحلقة الثانية، و٣ إصابات أخرى في المرحلة الثانوية.

وأشار إلى أنه تم التأكيد على النظافة العامة في المدارس التي سجلت فيها الإصابات الجديدة، وعزل التلاميذ والطلاب المصابين، وتقديم التعليمات الخاصة بالوقاية والعلاج، وأن بعض الحالات تتم متابعتها يومياً على مدار الساعة في بيوتها.